بلاغ صحفي

معلومات خاطئة بشأن الأوراق النقدية

الرباط في 3 مارس 2016

على إثر المعلومات التي نشرتها بعض وسائل الإعلام منذ يوم فاتح مارس 2016 حول سحب بعض فئات الأوراق البنكية من التداول، ينهي بنك المغرب إلى علم العموم أن هذه الأخبار لا تمت للحقيقة بصلة ويؤكد أن إنهاء التداول بالأوراق النقدية لا يمكن أن يتم إلا استنادا إلى آجال وإجراءات خاصة تحدد بمرسوم يصدر باقتراح من مجلس بنك المغرب وينشر في الجريدة الرسمية.

أما بالنسبة للرسالة الموجهة من طرف مديرية الشبكة ومراكز المعلومات ببنك المغرب تحت عدد DRCI/85/ 2016 والتي تم نشرها في وسائل الإعلام، فإنها لا تتعلق إلا بوقف إعادة تدوير الأوراق النقدية من سلسلتي 1987 و 1996 ولا تنصب بتاتاً على سحب هذه الأوراق النقدية من التداول. وتندرج هذه الرسالة ضمن المخطط الذي اعتمده بنك المغرب، في إطار ممارسة مهامه، من أجل سحب الأوراق النقدية من سلسلتي 1987 و1996 من التداول بشكل تدريجي. ويشمل هذا المخطط وقف إعادة طرح هذه الأوراق للتداول، مع مطالبة البنوك بإعادتها لبنك المغرب.

وبالتالي، فإن الأوراق البنكية المذكورة أعلاه تظل مقبولة إجبارياً في عمليات الدفع النقدي لدى شبابيك بنك المغرب ولدى البنوك. وتبقى معتمدة في جميع المعاملات النقدية ما دامت تتمتع بحق الرواج القانوني والقوة الإبرائية.

التواصل الصحفي

نعيم صقلي
الهاتف : 06.66.208.246
البريد الإلكتروني :n.sqalli@bkam.ma
تابعونا على تويتر @bankalmaghrib